

وثيقة الاجتماع لجلسة مناقشة السياسات للاجتماع السابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات اجتماعها السابع عشر بنجاح بشكل افتراضي في 14 أكتوبر 2021 بعنوان "استراتيجيات التخفيف لمقدمي خدمات النقل أثناء وبعد كوفيد-19". أجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات خلال الاجتماع مشاورات حول خيارات السياسات في مجال استراتيجيات التخفيف لمقدمي خدمات النقل أثناء وبعد كوفيد-19. صيغت توصيات السياسات من خلال الأخذ في الاعتبار بشكل أساسي تقرير البحث بعنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". توصيات السياسات هي كما يلي:

توصية السياسة الأولى: الاستعانة بالتدابير المالية الحديثة والمبتكرة (أي الدعم النقدي، ودعم القروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية وما إلى ذلك) من أجل تسهيل الوصول إلى الأدوات المالية المناسبة لمقدمي خدمات النقل للحفاظ على خدماتهم أثناء وبعد الجائحة العالمية.

الأساس المنطقي:

الاستقرار المالي هو الشرط المسبق للاستقرار التشغيلي لمقدمي خدمات النقل. في هذا الإطار، يعد تنفيذ التدابير المالية الحديثة والمبتكرة من أجل تسهيل الوصول إلى الأدوات المالية المناسبة أمرًا حيويًا لمقدمي خدمات النقل للحفاظ على خدماتهم أثناء وبعد الجائحة العالمية. تسببت الجائحة في اضطرابات مالية لمقدمي خدمات النقل، مما جعل بعض الشركات أقرب إلى نقطة الإفلاس. لهذا السبب، يمكن للبلدان التوسط أولاً في التزاماتها الضريبية لضمان الإغاثة المالية للشركات. أدى انخفاض عمليات مقدمي خدمات النقل إلى تقليل تكاليفهم المتغيرة. ومع ذلك، وبسبب انخفاض الإيرادات، لا تزال التكاليف الثابتة المستمرة تشكل عبئًا على الشركات. لهذا السبب، ينبغي أن تدعم الحكومات تدابير خفض التكاليف الثابتة لمزودي خدمات النقل. مما لا شك فيه أن أعلى تكلفة ثابتة لمزودي خدمات النقل هي تكاليف الموظفين. من أجل حماية العمالة، تدعم الحكومات دفع رواتب الموظفين من أجل تقليل التكاليف الثابتة لمزودي خدمات النقل. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون تقديم الدعم النقدي، ودعم القروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة من خلال البنوك العامة، والقروض المصرفية المدعومة بضمان من الدولة، والإعانات الموجهة جيدًا والقائمة على أساس حقوق الملكية، ومنح التعويض عن الإيرادات الضائعة، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية من شأنه تقديم الدعم لمقدمي خدمات النقل.

توصية السياسة الثانية: تحسين الإطار التنظيمي للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على مقدمي خدمات النقل.

الأساس المنطقي:

إن الإطار القانوني التمكيني المصحوب بسياسة نقل شاملة له أهمية خاصة للتنفيذ الناجح لاستراتيجيات التخفيف لمقدمي خدمات النقل في حقبة جائحة كوفيد-19. في هذا الصدد، يعد النهج القانوني الملائم المفتاح للأداء بطريقة منهجية بمشاركة فعالة من جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع العام والخاص والمدني في تخفيف تأثير الجائحة على مقدمي خدمات النقل.

على الجهات المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار آثار الجائحة والتغييرات التي أحدثتها في القطاع حتى الآن عند إصدار اللوائح القانونية الجديدة. ومن أجل القضاء على الآثار السلبية للوائح الجديدة على مقدمي خدمات النقل، يجب أن تشارك وتساهم الشركات في هذه العملية. يمكن للشركات العاملة في نفس القطاع أن تجتمع معًا وتقوم بصياغة نصوص القوانين اللازمة وتقديمها إلى الجهات المختصة للنظر فيها. في هذا الصدد، قد يوفر إنشاء لجنة قانون نقل خاصة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة فوائد كبيرة من حيث تطوير / تحسين إطار تنظيمي تمكيني للتخفيف من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على مقدمي خدمات النقل.

توصية السياسة الثالثة: استخدام التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في صناعة النقل للتخفيف من مخاطر سلسلة التوريد وبالتالي التخفيف من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على مقدمي خدمات النقل.

الاتصال السلس وسلاسل التوريد غير المنقطعة هي أساس سياسات النقل الحديثة. يُظهر تفشي جائحة كوفيد-19 بوضوح أن صناعة سلسلة التوريد الحالية هشّة إلى حد كبير، وحتى التأخير الضئيل يمكن أن يؤدي إلى فشل السلسلة بأكملها. لذلك، فقد حان الوقت للشركات اللوجستية أن تتخذ إجراء تمكيني بشأن خفة الحركة، وتحسين التميز التشغيلي، والرؤية الشاملة، ومرونة العملية والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل دعم عملائهم في توقع الاضطرابات وتخفيف الآثار ذات الصلة. ما هو ضروري على المدى البعيد هو بناء أنظمة روبوتية لعمليات المستودعات، والتحكم في عمليات الطاقة ومنصات التكنولوجيا التي تعمل بالذكاء الاصطناعي. تعمل هذه التكنولوجيات على تعزيز الكفاءة التشغيلية، ونتيجة لذلك، ستساعد الإدارة الأفضل للعملاء الشركات اللوجستية على توقع مخاطر سلسلة التوريد. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تقصير سلاسل التوريد من خلال إعادة التسديد أو تقريب التسديد إلى تقليل تكاليف النقل واستهلاك الوقود للتخفيف من جائحة كوفيد-19 على النقل. ضمن هذا الإطار، من الواضح أن هناك حاجة للاستثمار في إدارة المخاطر والتأهب للاستجابة للطوارئ من أجل أنظمة سلسلة التوريد بأكملها.

بالإضافة إلى ذلك، تعد القدرة التكنولوجية لمقدمي خدمات النقل مهمة ليس فقط في خفض التكلفة وتبسيط الرؤية والتحكم عبر سلسلة التوريد، ولكن أيضاً في استراتيجيات تخفيف المخاطر التي تعالج الآثار السلبية لكوفيد-19. مقدمي خدمات النقل الذين لديهم قدرات رقمية قوية (تكنولوجيا اللوجستية 4.0، مثل إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والأتمتة، وتحليلات البيانات، والروبوتات، والطائرات بدون طيار، والمركبات ذاتية القيادة، وما إلى ذلك) التي تسمح لهم بتوفير رؤية البضائع، وإمكانية التتبع والقيام بالأعمال على الإنترنت، يتمتعون بأفضلية مهمة. لذلك، فإن تعزيز استخدام التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي في صناعة النقل، سيكون مفيداً في التكيف مع أزمة كوفيد-19.

توصية السياسة الرابعة: استعادة وتعزيز الظروف التنافسية لقطاع النقل للتعامل بفعالية مع الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على مزودي خدمات النقل.

الأساس المنطقي:

تعد بيئة المنافسة الفعالة والعادلة لمقدمي خدمات النقل أمراً حيوياً لرفع شأن القدرة التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الوطني، والأداء اللوجستي) في بلد ما. يجب إعادة تنظيم الظروف التنافسية للقطاع من قبل الحكومات لكي يكون مقدمي خدمات النقل أقل تأثراً بكوفيد-19. من الضروري إعادة تنظيم طرق النقل التي ستفيد الشركة وتشجع التعاون بين المشغلين. في العديد من البلدان، تم اعتماد نظام نقل مناسب لإيجاد بدائل من خلال تفضيل وسيلة نقل على أخرى. ومع ذلك، يتسبب هذا الموقف في تداخل مقدمي الخدمة في وسائل النقل المختلفة. لهذا السبب، يمكن أن يكون التكامل بين وسائل النقل وسيلة فعالة لتقليل التداخلات وفي النهاية تقليل آثار الجائحة. علاوة على ذلك، يمكن حماية مزودي خدمات النقل من تأثيرات المنافسة أثناء الجائحة عن طريق ترتيب الخطط ذات الطرق البديلة، والتعريفات والترددات، والاستخدام الإلزامي لأنماط النقل المختلفة في أوقات وأماكن مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام بعض السياسات المالية مثل "سياسة الحد الأدنى للأسعار" و "سياسة الحد الأقصى للأسعار" لتنظيم المنافسة العادلة بين مقدمي خدمات النقل في حالة حدوث أزمة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون تنظيم أو دعم حملات ترويج السفر من قبل الحكومات خطوة استراتيجية لتحفيز قطاع النقل وإعادة تنظيم المنافسة لمقدمي خدمات النقل. في هذا الصدد، يمكن أن يكون لتقديم قروض العطلات من قبل البنوك العامة، وعقد أحداث مهمة في مدن مختلفة، وتنظيم احتفالات كبيرة مثل المهرجانات والأحداث التقليدية تأثير إيجابي على المنافسة الفعالة بين مقدمي خدمات النقل.

توصية السياسة الخامسة: تنظيم حملات ترويجية وتواصلية لاستعادة وتعزيز الطلب في مختلف أنماط السفر مثل السكك الحديدية وشركات الطيران والحافلات إلى جانب الخصومات الكبيرة.

يمكن أن تكون حملات المعلومات والتواصل مفيدة في إقناع الركاب بالسفر دون التردد في الإصابة بفيروس كوفيد-19. يمكن في هذه الحملات تسليط الضوء على فعالية التطعيم وتدابير السلامة لبناء الثقة في نقل الركاب.

يمكن استخدام هذه الحملات كأداة فعالة لإعادة تعريف السفر باستخدام بعض وسائل النقل وتصحيح التصور الحالي لها المبني على أنها غير آمنة. لذلك، ونظرًا لأن قطاع النقل يعتبر قطاعًا مدفوعًا بالطلب، فإن إثارة الطلب أمر حيوي لاستمرارية خدمات النقل التي يقدمها مقدمو خدمات النقل. يمكن التفكير في إعلانات الخصومات المؤقتة على التذاكر لتحفيز الحجزات المبكرة واستخدام قنوات البيع عبر الإنترنت من أجل زيادة عدد المستفيدين من خدمات النقل.

توصية السياسة السادسة: تعزيز التعاون بين مقدمي خدمات النقل والنظر في إنشاء تحالف مقدمي خدمات النقل في منظمة التعاون الإسلامي أو شركات النقل المشتركة، حيثما كان ذلك ممكنًا.

تعزيز التعاون الدولي والإقليمي أمر حيوي لمواجهة تحدّي عالمي. ينبغي على الحكومات تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتخفيف عبء الجائحة العالمية. يجب تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على زيادة التعاون فيما بينها في تطوير ممارسات معيارية أخرى في أنشطة الطرق العابرة للحدود وتنقل البشر؛ وتطوير إجراءات تسهيل الحصول على التأشيرة لسائقي الشاحنات الدولية؛ ووضع خطط طوارئ منسقة للإجراءات أثناء حالات الطوارئ. يمكن أن يكون لوجود الهيئات الدولية أداة فعالة لتحسين التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء لإدارة عملية مكافحة الجائحة.

توصية السياسة السابعة: إدخال ابتكارات النقل لتخفيف العبء على وسائل النقل التقليدية.

يمكن استخدام ابتكارات النقل الناشئة كأدوات مهمة لتخفيف قيود السفر الحالية. تعد الطائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة الوسيّلتين التكنولوجيتين المحتملتين من بين الوسائل الأخرى في حقبة كوفيد-19، والتي يمكن أن تساعد في حل مشاكل قيود السفر. على الرغم من عدم استخدامها على نطاق واسع، إلا أنها تعتبر فعالة للغاية في نقل الأشخاص المصابين وفي توصيل الإمدادات إلى المناطق عالية الخطورة. يمكن أيضًا استخدام الطائرات بدون طيار لخدمات مثل إصدار إعلانات الخدمات العامة، ورش المطهر، وكذلك لرصد التباعد الاجتماعي. لقد حان الوقت للنظر في استخدام ابتكارات النقل بحيث يمكن تخفيف اللوائح المتعلقة بالسفر بسرعة. يمكن التوسع في استخدام الطائرات بدون طيار للسيطرة المتكررة على الحمى في محطات النقل، والتي تعد عرضًا مهمًا لمرض كوفيد-19. يمكن للطائرات بدون طيار التي تقيس درجة الحرارة من خلال الطيران على ارتفاع معين أن تسهل اكتشاف الركاب الذين تظهر عليهم علامات المرض وملاحظة موقف محفوف بالمخاطر. يمكن نشر الروبوتات ذاتية القيادة وشبه ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار في الموانئ وأحواض السفن في دول منظمة التعاون الإسلامي للمساعدة في مكافحة آثار كوفيد-19. يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي نشر الطائرات بدون طيار للتسليم والنقل، وخاصة السلع الطبية وإمدادات كوفيد-19.

توصية السياسة الثامنة: تعزيز التدابير الخاصة بالسفر الآمن فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والأمراض المعدية الأخرى.

يعتبر ارتداء الكمامات والحفاظ على التباعد الاجتماعي ومراعاة قواعد النظافة أمرًا حيويًا من أجل منع انتشار جائحة كوفيد-19 وتقليل مخاطر انتقاله. يجب على مقدمي خدمات النقل التأكد من تطبيق هذه القواعد، مما يجعل خدمة النقل أكثر أمانًا للجمهور. فلذلك، يجب على مقدمي خدمات النقل الانتباه إلى استخدام الكمامات في محطات النقل وفي مركبات النقل وتوفير الكمامات للركاب. يجب أيضًا توفير المنتجات التي تلبّي احتياجات النظافة الفورية للركاب مثل المناديل والمطهرات والمناديل المبللة من قبل مقدمي الخدمات. يجب أن يتحمل مقدمو الخدمة هذه التكلفة لأن عدم استخدام هذه المنتجات سيشكل خطرًا كبيرًا على فريق العمل والركاب الآخرين وأي شخص آخر في يتواجد في العملية. قد يتم تطوير أدوات مخصصة ومبتكرة (عربة قطار أو مقصورة قطار مجهزة بأنظمة تطهير أوتوماتيكية) للوقاية والتعافي والاحتواء من أجل السيطرة على الفيروس أثناء أنشطة التنقل.

أدوات تحقيق توصية السياسة:

مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات: قد تتوسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكومسيك: يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام، ضمن إطار تمويل مشروع الكومسيك. يمكن من خلال تمويل مشروع الكومسيك للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل أن تقدم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. بالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من تمويل مشروع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات والمواد / الوثائق التدريبية.